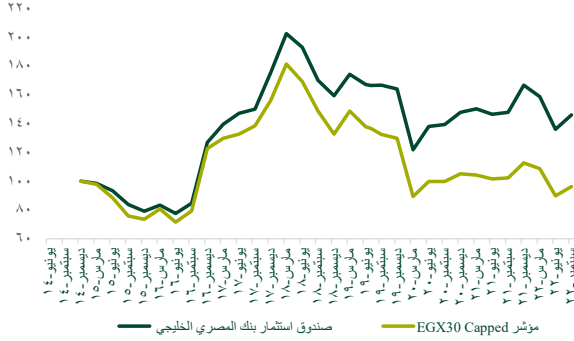


محفظة الصندوق

أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الثالث ٢٠٢٢	٧,٤%
العائد منذ بداية العام	-١٢,٣%
٢٠٢١	١٢,٨%
منذ ٥ سنوات	-٢,٦%
منذ التأسيس	٤٥٣,١%

الأداء



توزيع الأصول



التقرير الربع سنوي الربع الثالث ٢٠٢٢

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر على المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية
- يسمح للصندوق أيضاً بالاستثمار في أدوات الخزانة و سندات الخزانة وسندات الشركات و سندات التوريق و الودائع وفقاً للنسب المسموح بها في نشرة الاكتتاب.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سيولة أسبوعية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر الوثيقة في آخر يوم عمل مصري من كل أسبوع
- الحد الأدنى للاكتتاب هو ١٠ وثائق استثمارية

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق أسهم مفتوح
تاريخ التأسيس	مايو-١٩٩٧
سعر الوثيقة ج.م	٢٣٦,٨٥ ج.م
اجمالي التوزيعات من التأسيس	٢٣٣,٤٠ ج.م
كود الصندوق في Bloomberg	EFGULBI
كود ISIN الخاص بالصندوق	٦٥٠٧٧٥٦٧

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	نبيل موسى
مساعد مدير الاستثمار	مصطفى عامر

بيانات التواصل

بنك المصري الخليجي	١٩٣٤٢
تليفون	+٢٠٢-٣٧٦٦٦٨٤٨
فاكس	
العنوان الإلكتروني	http://www.eg-bank.com/

تحليل السوق

أداء الربع الثالث من عام ٢٠٢٢:

أسواق المال العالمية

بدأ اقتناع بيود المستثمرين أن مستويات التضخم المستقبلية هي التي ستحدد مصير أسواق المال العالمية خلال ٢٠٢٢. من الجدير بالذكر أن أسواق المال العالمية بدأت الربع الثالث من ٢٠٢٢ يتفوق بين المستثمرين في أن التضخم وصل لأعلى مستوياته و أن البنك الفيدرالي الأمريكي سيخضع من وتيرة ارتفاع أسعار الفائدة خلال الفترة المقبلة. وبناء عليه ارتفع مؤشر البورصة الأمريكية (S&P 500) بـ ١٣.٧% و مؤشر MSCI للأسواق العالمية بـ ١١.٩% إلا أن عقب إعلان أمريكا أرقام التضخم عن شهر أغسطس أعلى من المتوقع حدث توتر بين المستثمرين نظراً لتخوفهم أن مستوى أسعار الفائدة المرتفعة سيستمر أكثر مما هو متوقع. وبناء عليه هبط مؤشر البورصة الأمريكية (S&P 500) بـ ٦.٧% لتنتهي الربع المالي منخفضة بـ ٥.٣% في حين انخفض مؤشر MSCI للأسواق العالمية بـ ٦.٤% لتنتهي الربع المالي منخفضة بـ ٦.٦%.

يوجد حالياً حالة من الجدل بين المستثمرين على أن هل سيبطل التضخم مرتفعاً خلال ٢٠٢٣ و هو ما سيؤدي إلى مزيد من الضغوط الاقتصادية و ضعف أسواق المال خلال العام لم أن نسب التضخم ستخضع و هو ما سيعطي فرصة للاقتصاد العالمي في التعافي مما سيؤدي إلى دفعة قوية لأسواق المال خلال ٢٠٢٣.

من الجدير بالذكر أن أسواق المال حالياً تتلقى إشارات متناقضة حيث أن التضخم في بعض القطاعات بدأ التراجع العفوي نظراً لضعف الطلب في حين أن التضخم مازال مرتفعاً في قطاعات أخرى نظراً لبعض المشاكل في سلاسل الامدادات. الشيء الإيجابي هو أن سلاسل الامدادات بدأت في التحسن حيث أن معدل الطلبات الموجهة بدأ في الانخفاض كما أن مصاريف الشحن و أوقات التسليم بدأوا في التحسن.

و بناء عليه نميل أكثر إلى سبوايو أن التضخم سينخفض خلال عام ٢٠٢٣ نظراً لأن السياسة التقييدية للبنوك المركزية ستؤدي إلى ضعف الطلبات في حين أن التحسن في سلاسل الامدادات سيؤدي إلى زيادة الكميات المعروضة و هو ما سينتج عنه انخفاض حاد في نسب التضخم.

نظرة على أسعار الطاقة

تراجع النمو الاقتصادي في اقتصاديات العالم الرئيسية أدى إلى ضعف الطلب على المواد البترولية و هو ما أدى إلى انخفاض أسعار البترول (برنت) من متوسط ١٢٧,٦ دولار أمريكي للبرميل في الربع الثاني من ٢٠٢٢ إلى ٩٧,٧ دولار أمريكي للبرميل في الربع الثالث من ٢٠٢٢. من الجدير بالذكر أن أسعار البترول وصلت لأعلى مستوياتها في ٨ مارس ٢٠٢٢. عقب الغزو الروسي لأوكرانيا عندما وصل سعر البرميل إلى ١٢٧,٩٨ دولار أمريكي في حين أن السعر انخفض بـ ٣١,٣% عقب ذلك ليصل السعر إلى ٨٨,٠ دولار أمريكي للبترول في نهاية الربع الثالث من ٢٠٢٢.

نعتمد أنه رغم وجود مشاكل في زيادة الكميات المعروضة من البترول خاصة في ظل خفض الطلب على البترول الروسي إلا أننا لا نتوقع معاودة البترول للارتفاع في ظل الوضع الحالي للاقتصاد العالمي. من أجل أن ننظر نظرة منقطة لأسعار السلع عامة و البترول خاصة لا بد أن يعاود الاقتصاد العالمي النمو و يتوقف الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي عن سياسته المالية التقييدية.

و رغم عدم توقعنا بارتفاع أسعار البترول إلا أننا لا نتوقع انخفاض كبير نظراً لتوقف التثبيت عن اكتشافات جديدة و عدم قدرة وسائل الطاقة البديلة على مواجهة الطلب العالمي للصناعات الرئيسية و بناء عليه نتوقع انه مع بداية التعافي في الطلب العالمي سيزحف البترول بنسبة ١٠% على الأقل.

سوق الأسهم المصرية

تحرك السوق المصري ممتاثياً مع الأسواق العالمية حيث ارتفع بـ ١٣,١% في بداية الربع الثالث من ٢٠٢٢ إلا أنه مع تراجع الأسواق العالمية بدأ السوق المصري في التراجع حيث انخفض بـ ٥,٨% ليهي الربع الثالث مرتفعاً بـ ٦,٥%. من الجدير بالذكر أن السوق المصري دائماً ما يسير في نفس اتجاه الأسواق العالمية و خاصة الأسواق الناشئة و لكن بدرجات مختلفة.

المؤشر	الأداء
مؤشر البورصة الأمريكية (S&P500)	-٢٤,٨٠%
مؤشر البورصة الأمريكية (Nasdaq)	-٣٢,٤٠%
مؤشر MSCI للأسواق العالمية	-٢٦,٤٠%
مؤشر MSCI للأسواق الناشئة	-٢٨,٩%
مؤشر EGX30	-١٧,٨٠%
مؤشر EGX30 (بالدولار الأمريكي)	-٣٣,٩٠%

من الجدير بالذكر أن أداء السوق المصري ممتاثياً مع الأسواق العالمية في حالة حساب العائد على السوق بالعملة المحلية و لكن في حالة حساب قيمة السوق بالدولار الأمريكي نجد أن السوق في أدنى مستوياته منذ عام ٢٠٠٤. نعتمد أن المستثمرين الأجانب لن يفوموا بنسخ أموال جديدة في السوق قبل الانتهاء من الاتفاق مع صندوق النقد و معرفة تفاصيل البرنامج الاقتصادي و زيادة نسبة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي.

من الملاحظ أن أرباح الشركات الرئيسية في السوق المصري ارتفعت بـ ٣٥,٤% في النصف الأول من ٢٠٢٢ مدفوعة بنمو فوق المتوقع لقطاع الطاقة و الذي يمثل ٢٤% من مؤشر EGX30 مستفيداً من ارتفاع أسعار جميع السلع بالإضافة إلى قوة الدولار الأمريكي. بالإضافة إلى ذلك حقق قطاع البنوك و الذي يمثل ٣٠% من مؤشر EGX30 ارتفاعاً جيداً مستفيداً من زيادة أسعار الفائدة.

و بناء عليه نعتمد أن السوق المصري يتداول على أسعار منخفضة بشدة إلا أن المشاكل الاقتصادية و عدم وضوح الرؤية عن قيمة الجنيه المستقبلية تؤثر على التوقع المستقبلي لأرباح الشركات و هو ما يخفض من رغبة المستثمرين في ضخ أموال جديدة في الوقت الراهن.